وثيقة عامة

رقم الوثيقة: EUR 46/44/00

30 أكتوبر/تشرين الأول 2000

روسيا الاتحادية :

أي مستقبل ينتظر أبناء الشيشان–

أيكونون مواطنين أم شعباً مقهوراً

تدعو منظمة العفو الدولية حكومات الدول المشاركة في قمة الاتحاد الأوروبي – روسيا إلى اتخاذ إجراءات جماعية وفعالة ومتواصلة لوضع حد لأزمة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعصف بالشيشان والانتهاكات التي ترتكب ضد أبناء الشيشان في أنحاء أخرى من روسيا الاتحادية.

وتتقاعس السلطات الروسية عن أو ترفض التقيد بالأحكام الرئيسية للقرار الذي حظي برعاية الاتحاد الأوروبي حول "الأوضاع في جمهورية الشيشان في روسيا الاتحادية"، والذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين التي عُقدت في إبريل/نيسان 2000. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يرد بشكل واف على ذلك.

ويضاف ملف قضية إلى الرسالة، يورد بعض الأمثلة على بواعث قلق منظمة العفو الدولية.

ويلخص هذا التقرير وثيق مؤلفة من 13 صفحة عنوانها : روسيا الاتحادية أي مستقبل ينتظر أبناء الشيشان –أيكونون مواطنين أم شعباً مقهوراً (رقم الوثيقة : EUR 46/44/00) أصدرتها منظمة العفو الدولية في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2000. وعلى كل من يود الاطلاع على مزيد من التفاصيل أو القيام بتحرك حول هذه القضية أن يرجع إلى الوثيقة الكاملة. وتتوفر مجموعة واسعة من المواد التي أصدرناها حول هذا الموضوع وسواه من المواضيع في موقع الإنترنت: **http://www.amnesty-arabic.org** ويمكن تلقي البيانات الصحفية الصادرة عن منظمة العفو الدولية بواسطة البريد الإلكتروني : **http://www.amnesty.org/news/emailnws.htm**

مناشدة للحكومات المشاركة في قمة الاتحاد الأوروبي - روسيا لوضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وظاهرة الإفلات من العقاب المستمرة في الشيشان.

تدعو منظمة العفو الدولية حكومات الدول المشاركة في قمة الاتحاد الأوروبي – روسيا التي تُعقد في باريس اليوم إلى اتخاذ إجراءات جماعية وفعالة ومتواصلة لوضع حد لأزمة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الشيشان والانتهاكات التي تُرتكب ضد أبناء الشيشان في أنحاء أخرى من روسيا.

وتحث منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات فعالة بشأن أوضاع الشيشان وأبناء الشيشان تتناسب مع المعايير التي اعتُمدت في الاستنتاجات التي توصلت إليها رئاسة الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الأوروبي في سانتا ماريا دا فيرا الذي عُقد في 19 و20 يونيو/حزيران 2000 والتي أشارت إلى أنه : "يجب الحفاظ على شراكة قوية وسليمة بين الاتحاد وروسيا ترتكز على القيم المشتركة، لاسيما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"؛ والتي دعت "روسيا إلى الوفاء بالالتزامات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بالنـــزاع الدائر في الشيشان"، بما في ذلك من جملة أشياء : "تحاشي الاستخدام المفرط للقوة" و"إجراء تحقيق فعال ومستقل في انتهاكات حقوق الإنسان."

ويجب أن تتضمن الإجراءات الفعالة :

- **إجراءات جديدة تستخدم الصكوك المناسبة للنظام الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز المبادرة السابقة للاتحاد الأوروبي، وهو قرار أصدرته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إبريل/نيسان 2000 وتتقاعس السلطات الروسية حالياً عن تنفيذ أحكامه الرئيسية. وهناك حاجة ملحة إلى إجراءات جديدة لضمان إجراء تحقيق فعال ومستقل في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛**

- **اعتراف الاتحاد الأوروبي بالأزمة المستمرة الأوسع لحقوق الإنسان التي تؤثر على أبناء الشيشان في جميع أنحاء روسيا الاتحادية والمشاركة في رصدها وحلها: وتتمثل في أنماط الاضطهاد والتمييز والإجراءات التعسفية التي جعلت أبناء الشيشان في وضع دون مستوى القانون، لا يستطيعون فيه الاستفادة من حماية حقوق الإنسان التي يستحقونها بموجب الالتزامات الدولية المترتبة على روسيا. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يدعو إلى إنشاء لجنة مستقلة أو مكتب للمظالم ويساعد في ذلك، على أن تتمتع بالصلاحيات والإمكانيات اللازمة لإجراء تحقيقات مستقلة في أنماط أو ممارسات أو حالات الاضطهاد أو التمييز أو الإجراءات التعسفية التي تمارس ضد أبناء الشيشان، واستعادتهم للمجموعة الكاملة من وسائل حماية حقوقهم الإنسانية.**

الأوضاع الراهنة في الشيشان ـ عواقب التهاون والتواكل

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء استمرار كل من القوات الروسية والمقاتلين الشيشان في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان داخل جمهورية الشيشان. وتستمر هذه الانتهاكات لأن الذين يرتكبونها يعتقدون حتى الآن بأنهم يستطيعون الإفلات من العقاب.

وقد ارتفعت تكاليف تخفيف الضغط الدولي على السلطات الروسية للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في مجال حقوق الإنسان في الشيشان. ويدفع الثمن أولئك الذين يقعون ضحايا للانتهاكات الخطيرة الجديدة لحقوق الإنسان في الشيشان كل يوم. ويتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية في ضمان استمرار الضغط. وقد تفهم السلطات الروسية بسهولة فائقة عبارات مثل "الدبلوماسية اللطيفة" بأنها تعني أن "كل شيء يسير على ما يرام" وأن الاتحاد الأوروبي يقبل بالأمر الواقع.

وتواصل منظمة العفو الدولية تلقي أنباء من الشيشان حول وقوع عمليات القتل غير المشروع والإصابات على أيدي القوات الروسية؛ وقصف المناطق المدنية بلا تمييز في انتهاك للقانون الإنساني؛ والاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وسوء المعاملة وحالات الوفاة في الحجز وحوادث "الاختفاء". كما تتلقى المنظمة أنباء حول عمليات قتل غير مشروعة يرتكبها المقاتلون الشيشان، والتحريض الذي تقوم به سلطات الشيشان الانفصالية لقتل أعضاء الإدارة المحلية الذين عينتهم السلطات الروسية في الشيشان.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق شديد إزاء إخفاق الهيئات التي أنشأتها السلطات الروسية بهدف ضمان إجراء تحقيقات شاملة وحيادية وتقديم الجناة إلى العدالة، مثل مكتب فلاديمير كلامانوف، الممثل الخاص للرئيس المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان.

وترصد منظمة العفو الدولية عبر الحالات الفردية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مدى نجاح هذه الهيئات. وتبعث النتائج الحالية على الذعر وتشير إلى أن هناك ضرورة ملحة لممارسة ضغط دولي متجدد ومتواصل على السلطات الروسية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها في مجال حقوق الإنسان في الشيشان ومتابعة هذا الأمر بجهود جماعية.

وترد ثلاث حالات في الملحق المرفق بهذه المناشدة :

- "اختفاء" رئيس البرلمان الشيشاني الانفصالي رسلان علي خدجييف؛

- الاعتقال التعسفي للفتى الشيشاني آدم أبو بكروف البالغ من العمر 16 عاماً واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي؛

- تقاعس السلطات عن إجراء تحقيق صحيح في مجزرة 5 فبراير/شباط 2000 التي راح ضحيتها أكثر من 50 مدنياً شيشانياً في نوفيي ألدي على يد القوات الروسية؛

وتدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى طرح أسئلة حول هذه الحالات على السلطات الروسية في قمة اليوم.

حان الوقت لإحياء مبادرة الاتحاد الأوروبي حول الشيشان التي قام بها في إبريل/نيسان 2000

تتقاعس السلطات الروسية عن أو ترفض التقيد بالأحكام الرئيسية للقرار الذي حظي برعاية الاتحاد الأوروبي حول "الأوضاع في جمهورية الشيشان في روسيا الاتحادية"، والذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين التي عُقدت في إبريل/نيسان 2000. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يرد بشكل كاف على ذلك.

وقد أعرب القرار عن القلق الشديد من جملة أشياء إزاء "الأنباء التي تشير إلى الاستخدام غير المتناسب وبلا تمييز للقوة العسكرية الروسية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين التي أدت إلى أوضاع إنسانية خطيرة"؛ و"أنباء الهجمات التي تُشن ضد المدنيين والجرائم والانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها المقاتلون الشيشان"؛ و "الأنباء التي تتحدث عن ارتكاب انتهاكات فاضحة وواسعة النطاق وصارخة لحقوق الإنسان في المنطقة، وبخاصة في "معسكرات التصفية "المزعومة".

ودعا القرار من جملة أشياء: "حكومة روسيا الاتحادية إلى أن تشكل بصورة عاجلة، وفق المعايير الدولية المتعارف عليها، لجنة تحقيق وطنية موسعة ومستقلة للتحقيق دون إبطاء في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والمخالفات للقانون الإنساني الدولي في جمهورية الشيشان لجلاء الحقيقة ومعرفة هوية المسؤولين عن ارتكابها بغية تقديمهم إلى العدالة والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب." وكانت السلطات الروسية قد أنشأت سابقاً مكتب الممثل الخاص للرئيس المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان برئاسة فلاديمير كلامانوف. وأعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق عامة وطنية منفصلة قبل بضعة أيام من اعتماد قرار لجنة حقوق الإنسان.

وحثت منظمة العفو الدولية على أن يدعو قرار لجنة حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق دولي، بوصفه الطريقة الوحيدة لإخضاع الجناة للمساءلة وضمان العدالة للضحايا. ولاحظت المنظمة أن اللجنة العامة الوطنية تتألف من شخصيات عامة معروفة جيداً، ولكنها لا تضم خبراء في الشؤون الطبية والجنائية. وصرحت منظمة العفو الدولية أن:
"صلاحيات لجنة التحقيق العامة الوطنية تفتقر للمصداقية والوضوح على نحو يبعث على القلق"، معربة عن خشيتها من أن: "تكون على الأرجح وسيلة دعائية جيدة التوقيت من جانب السلطات الروسية أكثر منها هيئة تحقيق تتمتع بالمصداقية". وبعد ستة أشهر يظل هذا القول صحيحاً، رغم النوايا الحسنة لأعضاء اللجنة العامة الوطنية. فليس لديها صلاحيات أو موارد لإجراء تحقيقات. وفي هذا المجال الحيوي، يظل قرار لجنة حقوق الإنسان دون تنفيذ – فلم يُجرَ

أي تحقيق مستقل في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في الشيشان وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها. ولا يفي مكتب كلامانوف واللجنة العامة الوطنية بهذه المعايير.

وطلب قرار لجنة حقوق الإنسان من المقررين الخاصين والمجموعات العاملة المعنية التابعة للجنة أن يقوموا ببعثات إلى الشيشان والجمهوريات المجاورة وأن يقدموا تقارير دون إبطاء، وحث السلطات الروسية على التعاون في تسهيل مهمة هذه البعثات. ويشمل هؤلاء المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وبإجراءات مقتضية والتعسفية، والمقرر الخاص المعني بالعنف المرتكب ضد المرأة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالمهجرين داخلياً، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنـــزاعات المسلحة. وعند كتابة هذه المناشدة لم تكن السلطات الروسية قد تقيدت بهذا الجانب من القرار.

وتظل الأحكام الحيوية لقرار لجنة حقوق الإنسان الذي رعاه الاتحاد الأوروبي دون تنفيذ. وإذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يكون وفياً لمعايير حقوق الإنسان التي يصفها هو نفسه بأنها تشكل حجر الزاوية في شراكته مع روسيا الاتحادية، عليه أن يبادر إلى إحياء ومتابعة المبادرة التي قام بها في إبريل/نيسان 2000 عبر الأدوات المناسبة.

أبناء الشيشان باتوا دون مستوى القانون في روسيا الاتحادية ككل

تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى أن يُدرج ضمن تحركاته وحواره مع السلطات الروسية حول النـــزاع الشيشاني قلقه واهتمامه بالأزمة الأوسع المتمثلة بتلاشي وانهيار حماية المواطنين الشيشان في جميع أنحاء روسيا الاتحادية. وطوال التسعينيات شهد وضع أبناء الشيشان تراجعاً تدريجياً في روسيا الاتحادية بفعل تراكم مزيج من الروح العدائية والعنصرية ضد الشيشان في المجتمع الروسي، والبيانات الرسمية والأفعال والسياسات الروسية، وصولاً إلى المنـــزلة الحالية كجماعة عرقية لم تعد تتمتع بحماية القانون، وباتت فريسة للانتهاكات والاضطهاد والابتزاز والمعاملة التعسفية، بما في ذلك فرض قيود على حرية حركتها.

لقد خاضت السلطات الروسية حربين في الشيشان خلال العقد الأخير من أجل الهدف المعلن المتمثل في إبقاء الشيشان جزءاً أساسياً من روسيا الاتحادية وضمان حقوق سكانه بموجب الدستور الروسي. بيد أن أبناء الشيشان يتعرضون الآن على أيدي السلطات في جميع أنحاء روسيا الاتحادية إلى ضروب المعاملة التعسفية التي توحي بأن المستقبل الذي ينتظرهم في روسيا هو مستقبل شعب مقهور ومغلوب على أمره، ما لم يتم اتخاذ إجراءات جماعية ومستدامة لإعادة إنشاء نظام فعال لحماية حقوقهم الإنسانية.

وفي تقريرها الصادر في ديسمبر/كانون الأول 1999 وعنوانه "من أجل أرض الآباء" (رقم الوثيقة : EUR 46/46/99)، سجلت منظمة العفو الدولية اضطهاد الشيشان في موسكو على يد الشرطة، والإجراءات غير الدستورية التي وضعها رئيس بلدية موسكو يوري لوجكوف لطرد آلاف الشيشان من موسكو، ومنع تسجيل الشيشان المهجرين داخلياً الذين فروا من منطقة النـــزاع. وبحسب ما ورد فإن القيود التي فُرضت على أبناء الشيشان لمنعهم من اتخاذ سكن لهم في موسكو وغيرها من المدن الروسية، جرى "تكملتها" بقيود تمنع العديد منهم من مغادرة

الشيشان وإنغوشيتيا. وهي تشمل ما ورد حول منع حركة أبناء الشيشان من جانب القوات المسلحة والشرطة الاتحادية الروسية التي نُشرت على الطرق التي تربط إنغوشيتيا بسائر أنحاء روسيا الاتحادية، وإقدام الشرطة المحلية على منع أبناء الشيشان من دخول مناطق أخرى في شمال القوقاز، مثل كاباردينو – بالكاريا.

وتستمر عملية مكافحة الإرهاب التي تنفذها شرطة موسكو تحت اسم "الزوبعة" والتي بدأت في سبتمبر/أيلول 1999. ووردت أنباء عن تنفيذ عمليات مشابهة لمكافحة الإرهاب في غيرها من المدن الروسية الكبرى. وبالنسبة لأبناء الشيشان وغيرهم من الأشخاص المنحدرين من منطقة القوقاز، اتسمت عملية موسكو بالاعتقال التعسفي وحالات سوء المعاملة و"دس" أدلة للمعتقلين تؤدي إلى إدانتهم، مثل المخدرات أو الرصاص، وحالات مورس فيها التعذيب لحمل المعتقلين على الاعتراف بحيازة المخدرات أو الأسلحة أو الرصاص. وفي أواخر أغسطس/آب 2000 كشفت صحيفة نوفيي إزفستيا أنه في نهاية كل مناوبة ينبغي على رجال الشرطة أن يملأوا جدولاً يسجلون فيه عدد أبناء الشيشان أو الجورجيين أو الآذريين الذين اعتقلوهم والأغراض المزعومة للمال الذي صادروه من المعتقلين، وأكد أقوالها ناطق باسم شرطة موسكو.[1]

وقد تسرعت السلطات الروسية بصورة متكررة في إلقاء اللوم عن الانفجارات "الإرهابية" على أبناء الشيشان، من دون انتظار نتائج التحقيقات. ودفعت هذه البيانات الرأي العام إلى صب جام غضبه على أبناء الشيشان، مما زاد من حدة العنصرية والعداء للشيشان في المجتمع الروسي. وأسهمت في خلق أجواء اجتماعية روسية تجيز لا بل تؤيد الآن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد أبناء الشيشان. وقد شنت السلطات المركزية الروسية غارات جوية، ثم قامت بغزو بري لأراضي الشيشان بعد أن نسبت إلى الإرهابيين الشيشان عمليات تفجير مجمعات الشقق التي وقعت في موسكو وفولغودونسك في سبتمبر/أيلول 1999 وأودت بحياة 300 شخص تقريباً، رغم أنه لم تظهر أدلة في حينه على تورط الشيشان فيها، وإصدار القيادة الانفصالية الشيشانية بيانات نفي شديدة. ومنذ العام 1996، ألقت سلطات مدينة موسكو بالمثل اللوم على أبناء الشيشان. وكما هو موثق في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في إبريل/نيسان 1997 وعنوانه : التعذيب في روسيا، "هذا الجحيم الذي صنعه الإنسان" (رقم الوثيقة : EUR 46/04/96)، فعند وصول رئيس بلدية موسكو يوري لوجكوف إلى مسرح انفجار قنبلة على متن حافلة كهربائية في 12 يوليو/تموز 1996، و لم يكن قد بدأ التحقيق فيها بعد، دعا علناً إلى طرد جميع المواطنين الشيشان من موسكو، وأيد اقتراح تقدم به ضابط في الشرطة: "لخلق الرعب في الشوارع" في سبيل هذه الغاية. وأدى الاتهام الفوري الذي وجهه رئيس البلدية لوجكوف لأبناء الشيشان بالمسؤولية عن الانفجار الذي وقع في ميدان بوشكين في 8 أغسطس/آب 2000 إلى شن الشرطة لحملة اضطهاد جديدة ضد أبناء الشيشان في موسكو.

ويحتاج وضع أبناء الشيشان في روسيا الاتحادية إلى حل دستوري جذري جديد، مثل إنشاء لجنة وطنية أو مكتب للمظالم يتمتع بالصلاحيات والإمكانيات اللازمة لاتخاذ إجراءات لاستعادة أبناء الشيشان لوسائل حماية الحقوق الإنسانية التي يستحقونها بموجب الالتزامات الدولية المترتبة على روسيا، والحفاظ على تلك الإجراءات. ويجب على

[1] أليكسندر أوبويديخين لصحيفة موسكو تايمز، في مقال بعنوان "الجنود يحصون عدد الشيشان المعتقلين" بقلم أوكسانا يابلوكوحا، 2 سبتمبر/أيلول 2000.

الاتحاد الأوروبي أن يستخدم النفوذ والأدوات والموارد المتوافرة لديه للدعوة إلى إنشاء مثل هذه المؤسسة والمساعدة على إنشائها.

روسيا الاتحادية

ملف قضية الشيشان المقدم إلى قمة الاتحاد الأوروبي – روسيا

توضح الحالات التالية بواعث قلق منظمة العفو الدولية إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يتواصل ارتكابها في الشيشان، والتقاعس المستمر للسلطات الروسية عن ضمان إجراء تحقيقات حيادية وشاملة لتقديم الجناة إلى العدالة أو لتوفير إجراءات علاجية ناجعة للضحايا أو لأقاربهم. وتأمل المنظمة أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من الفرصة السانحة في اجتماع القمة اليوم لطرح أسئلة على السلطات الروسية حول هذه الحالات، ولمعالجة أنماط انتهاك حقوق الإنسان وظاهرة الإفلات من العقاب التي تكمن وراءها.

حوادث "الاختفاء":

الخلفية : تفيد الأنباء أن القوات الروسية ما زالت تعتقل أشخاص قُبض عليهم خلال عمليات "التطهير" عند نقاط التفتيش أو خلال عمليات التدقيق العشوائية في الهويات، ولا يُعرف شيئاً عن مكان وجودهم ووضعهم. وتتراوح التقديرات الحديثة لعدد الأشخاص "المختفين" في الشيشان بين 400، وهو رقم أعطته السلطات الروسية و18000 وهو رقم يستخدمه الآن مجلس أوروبا. وقوبلت بيانات منظمة العفو الدولية المقدمة إلى السلطات الروسية حول حالات "الاختفاء" المُبلَّغ عنها، عقب الاعتقالات التي قامت بها القوات الروسية بالحجة القائلة إنه لا يُوجد سجل رسمي لاعتقال أو احتجاز الأشخاص المذكورين، وبالتالي فإن القضية "ملفقة". لكن إنكار السلطات الروسية لحالات "الاختفاء" المزعومة أو رفضها الإدلاء بمعلومات حولها طاول حتى الحالات التي سبق لها أن أكدت فيها أن الشخص المعني قد اعتُقل على أيدي القوات الروسية.

حالة رسلان علي خدجييف، رئيس برلمان الشيشان الانفصالي

كان رسلان علي خدجييف قائد شيشانياً ميدانياً في حرب الشيشان التي جرت في الأعوام 1994-96. وفي العام 1997 انتُخب عضواً في برلمان الشيشان الانفصالي "لجمهورية إشكيريا"واختير رئيساً للبرلمان. ولم يشارك في القتال الذي نشب خلال حرب الشيشان الجديدة التي بدأت في سبتمبر/أيلول 1999. وطوال الحرب الحالية وحتى اعتقاله في مايو/أيار 2000 ظل في منـــزل عائلته في بلدة شالي بالشيشان. وفي الأشهر الأولى من العام 2000، أعلن تأييده للمفاوضات السياسية وللتسوية لإنهاء الحرب، وطرح نفسه كوسيط محتمل بين السلطات الروسية والسلطات الانفصالية الشيشانية.

واقتيد رسلان علي خدجييف من منـــزله في بلدة شالي الشيشانية في 17 مايو/أيار 2000 من جانب قوة روسية ضمت عدة مركبات مدرعة وطائرتي هليكوبتر. وورد أنه اقتيد مع ستة معتقلين آخرين، تم الإفراج عنهم لاحقاً، إلى مرفق للاستخبارات العسكرية الروسية في بلدة أرغون الشيشانية. وفي مؤتمر صحفي عُقد في 25 مايو/أيار 2000 أكد نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الروسي الجنرال فاليري مانيلوف أن القوات الروسية أسرت علي خدجييف.

لكن ما حصل لرسلان علي خدجييف في الاعتقال يظل سراً غامضاً. وزعمت مصادر الانفصاليين الشيشان في 2 سبتمبر/أيلول 2000 أنه توفي بنوبة قلبية في 31 أغسطس/آب 2000 بعد تعرضه للتعذيب في سجن ليفورتوفو بموسكو الذي تديره إدارة الأمن الاتحادية. وأنكرت إدارة الأمن الاتحادي أن علي خدجييف كان محتجزاً في السجن، في بيان علني صدر في 7 سبتمبر/أيلول 2000، وقالت إنها لا تستطيع تأكيد الزعم المتعلق بوفاته. وفي اليوم السابق أكدت للأسوشيايتد برس أنه تم القبض على علي خدجييف. وكان مكتب النائب العام قد أبلغ في فترة سابقة محامي رسلان علي خدجييف أنه لم توجه إليه أي تهم جنائية، وورد أن وزارة الداخلية قالت إن اسمه ليس في سجل الكمبيوتر (الحاسوب) الذي يتضمن أسماء جميع الأشخاص المعتقلين رسمياً في روسيا الاتحادية. وأبلغ محامي رسلان علي خدجييف منظمة العفو الدولية أن مكتب النائب العام الروسي في جمهورية الشيشان أخبره في 3 أغسطس/آب 2000 أن مدعي عام مقاطعة شالي قد باشر بإجراء تحقيق جنائي حول خطف رسلان علي خدجييف على يد القوات الروسية.

وإن قدرة مكتب الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان أو غيره من الهيئات المعنية على تحقيق نتائج في مثل هذه القضية التي تنطوي على انتهاك واضح من جانب القوات الروسية، أو استعداده لتحقيق هذه النتائج يشكل مؤشراً على المدى الذي يتوقع فيه المرء اتخاذ إجراءات كافية في حالات عديدة أخرى "للاختفاء" المزعوم، التي لا تتوفر فيها بصورة فورية وعلنية مثل هذه الأدلة التي لا تقبل الجدل. ورغم تغطية وسائل الإعلام لهذه القضية واهتمامها بها في مطلع سبتمبر/أيلول 2000، فقد أخفقت السلطات الروسية في إعطاء إيضاحات.

الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب :

الخلفية :

ما زالت تتردد أنباء حول إقدام القوات الروسية على اعتقال أشخاص في الشيشان واحتجازهم من دون السماح لأقربائهم أو محاميهم أو العالم الخارجي برؤيتهم. ومن شأن عمليات الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي هذه أن تُسهِّل وتزيد من خطر وقوع التعذيب. وقد شهد الأشخاص، الذين استطاعوا الخروج على قيد الحياة من المعتقلات أو "معسكرات التصفية" التي اعتقلتهم فيها السلطات الروسية في الشيشان، أمام منظمة العفو الدولية بأن المعتقلين يتعرضون للتعذيب بصورة منتظمة ومنهجية. والطريقة الأكثر شيوعاً للتعذيب هي الضرب، بما في ذلك استخدام المطارق والهراوات. كما وردت أنباء عن استخدام الاغتصاب والتعذيب بالصدمات الكهربائية والغاز المسيل للدموع.

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2000، صرح فلاديمير كلامانوف، الممثل الخاص للرئيس المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان لوكالة إيتار – تاس أن الموظفين التابعين له يقومون بزيارات منتظمة لمعتقل تشيرنوكوزوفو وغيره من المعتقلات في الشيشان، وأنه لم تُقدم أي شكاوى بعد حول أوضاع المعتقلين أو معاملتهم. لكن في 22 سبتمبر/أيلول 2000، قَبِلَ الممثل الخاص، في معرض إشارته إلى غياب أي شكاوى من جانب المعتقلين، بأن العديد منهم قد يخشون الجهر بشكواهم وأنه بالتالي : "من الواضح أنه علينا تغيير الطرق التي نتبعها". وثمة حاجة ملحة لمثل هذا التغيير في الطرق المتبعة.

ومنذ مارس/آذار وإبريل/نيسان 2000، وُضعت بعض المعتقلات الكبيرة، مثل معتقل تشيرنوكوزوفو الواقع في شمال الشيشان، تحت المراقبة المحدودة من جانب منظمات دولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولجنة منع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا. لكن منظمة العفو الدولية ظلت تتلقى أنباءً حول التعذيب في المعتقلات الكبيرة بعد مارس/آذار وإبريل/نيسان 2000. وتلقت المنظمة أنباء قاطعة حول استمرار الحراس في معتقل تشيرنوكوزوفو في ارتكاب عمليات الضرب والاغتصاب ضد المعتقلين، ومن ضمنهم النساء، حتى يوليو/تموز 2000. وذكر المعتقلون السابقون أنهم تعرضوا للتهديد بممارسة المزيد من التعذيب ضدهم، إذا تجرأوا على كشف النقاب أمام الوفود الدولية الزائرة عن التعذيب المنهجي الذي ما زال سائداً في تشيرنوكوزوفو. ولم تكشف السلطات في تشيرنوكوزوفو للوفود الدولية الزائرة عن وجود أماكن في الدور السفلي تُستخدم لاحتجاز العديد من المعتقلين الجدد. وبحسب ما ورد يتضمن الدور السفلي زنزانة مغمورة بالماء حتى الكاحل يُحتجز فيها المعتقلون الجدد عدة أيام لا يستطيعون خلالها الخلود للنوم. وورد أن الحراس قد صبوا مواد كيماوية مضرة في الماء الذي يُلقون فيه المعتقلين عمداً. كما ذكر المعتقلون السابقون أن الدور السفلي يحتوي على أدوات تعذيب خاصة تتألف من آلية مؤلفة من بكرات يتم بواسطتها شد المعتقلين من أطرافهم بعد تكبيل أرجلهم بالسلاسل.

وأصبح هناك بحلول منتصف العام 2000 معلومات أكثر عن المعتقلين في المعتقلات الكبيرة مثل تشيرنوكوزوفو، التي أُطلق عليها الآن تسمية المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية والمخصصة للاعتقال السابق للمحاكمة، ويبدو أن المعتقلين في هذه المعتقلات الكبيرة والمعروفة قد أصبحوا الآن مسجلين رسمياً. لكن هذا التطور رافقه اتجاه أشارت إليه الأنباء إلى وضع المعتقلين خارج هذا النوع من المعتقلات، في مرافق أخرى لا يتم فيها تسجيلهم رسمياً. وهي تشتمل على المعتقلات العسكرية وغيرها من أماكن الاعتقال السرية وغير الرسمية الجديدة، التي ورد أنها تشمل عربات قطارات سكة الحديد وحفر احتجاز حُفرت خصيصاً في الأرض عند نقاط التفتيش العسكرية. ويُشير تقدير المنظمة غير الحكومية الروسية لحقوق الإنسان، "موريال" التي تحتفظ بوجود دائم لجمع المعلومات والرصد في إنغوشيتيا المجاورة، إلى أن 10 بالمائة فقط من الذين تعتقلهم القوات الروسية في الشيشان مسجلون رسمياً كمعتقلين، وإن نسبة الـ 90 بالمائة المتبقية من المعتقلين يحتجزون في مراكز اعتقال عسكرية أو أماكن اعتقال سرية غير رسمية، أو أنهم تعرضوا لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وغالباً ما يتردد أن القوات الروسية وحراس المعتقلات يطلبون مبالغ على شكل أسلحة أو أموال أو مؤن من أقارب المعتقلين الشيشان للإفراج عنهم، أو في بعض الحالات، لإعادة جثثهم.

وبحسب ما ورد صرح فلاديمير كلامانوف في 8 سبتمبر/أيلول 2000 أن 1200 شيشاني قد مروا عبر المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية في شمال القوقاز منذ بداية النـــزاع الحالي، وأنه لا أساس للشائعات التي تتحدث عن اعتقال عدد يفوق ذلك بكثير. وفي مطلع إبريل/نيسان 2000، انضم الممثل الخاص إلى وكيل وزارة العدل الروسية في التنديد بتقرير منظمة العفو الدولية حول وجود ومواقع المعتقلات السرية أو "معسكرات التصفية" حتى الآن، حيث زعما أنه لا وجود لمثل هذه المعتقلات السرية وأن المعتقلين في الشيشان لا يتعرضون للتعذيب.

قضية آدم أبو بكروف، فتى شيشاني عمره 16 عاماً

اعتُقل آدم أبو بكروف عند نقطة تفتيش للجيش الروسي في أوروس – مارتان في فبراير/شباط 2000، بينما كان متوجهاً للالتحاق بعائلته التي فرت إلى إنغوشيتيا. وورد أنه اعتُقل في "مركز إنترنات للاعتقال". وتوجهت والدته وأقاربه الآخرون إلى "إنترنات"، وباعهم الحراس الشيشان قائمة بأسماء المعتقلين ضمت اسم آدم أبو بكروف. وطالبت سلطات السجن بمبلغ 1000 دولار أمريكي لإطلاق سراحه، وحددت 27 مارس/آذار 2000 كموعد أخير لتسليم المبلغ. وجمعت خافا أبو بكروف مبلغ الألف دولار، لكن عقب عودتها إلى "إنترنات" قال لها الحراس الشيشان إن ابنها و10 معتقلين آخرين قد سبق نقلهم إلى مرفق اعتقال آخر يقع في قرية زنامنسكويه الشيشانية. فعادت إلى إنغوشتيا، وعندما حاولت السفر إلى زنامنسكويه كانت الحدود بين الشيشان وإنغوشيتيا قد أُقفلت ، وبالتالي فاتها الموعد الأخير في 27 مارس/آذار. وفيما بعد تلقت العائلة أنباء تفيد أن آدم قد نُقل إلى معتقل في موزدوك، ومن هناك ربما إلى مستشفى السجن في بياتيغورسك، في منطقة ستافروبول بروسيا. وقام حمزة والد آدم أبو بكروف بزيارة المكتب الميداني لمنظمة مموريال في نازران في نهاية أغسطس/آب 2000، وقال إنه لا يملك أي أنباء جديدة عن ابنه. وبحسب نبأ جديد ورد في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2000، وصلت إليه معلومات حول اعتقال ابنه الآن في روستوف-أون-دون، وساعده بيع جراره على جمع المال لتلبية طلب جديد بدفع الفدية يوازي 7000 دولار أمريكي.

وفي اجتماع عُقد في موسكو في 2 يونيو/حزيران 2000 طلبت منظمة العفو الدولية مساعدة من مكتب الممثل الخاص للرئيس المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان في اكتشاف مكان وجود آدم أبو بكروف. وفي يوليو/تموز 2000 صرحت السلطات الروسية لمنظمة العفو الدولية أنه : "لم يتم قط اعتقال شخص يحمل اسم آدم أبو بكروف أو احتجازه أو وضعه في أي من مؤسسات الاعتقال في روسيا الاتحادية. ولم يتم رفع أي دعوى جنائية ضد مثل هذا الشخص." وفي أغسطس/آب 2000 بعث ممثل للسلطات الروسية برسالة إلى أحد أعضاء منظمة العفو الدولية يقول فيها : "نعم إن قضية آدم أبو بكروف ملفقة، وأنت شخصياً تساعد على استخدام هذا التلفيق ضد بلدي". وعلق المسؤول ذاته قائلاً إن آدم أبو بكروف هو من نسج الخيال.

عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

الخلفية :

تستمر منظمة العفو الدولية في تلقي أنباء حول عمليات القتل غير المشروعة على يد القوات الروسية خلال ما يسمى بعمليات "التطهير". وتشعر المنظمة بالقلق من أن السلطات لم تُجرِ حتى الآن، كما يبدو، تحقيقات سريعة وشاملة وحيادية في أنباء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

مجزرة نوفيي ألدي

تُظهر قضية القتل غير المشروع لما بين 50 و100 من سكان ضاحية نوفيي ألدي في العاصمة الشيشانية غروزني على أيدي القوات الروسية خلال عملية "تطهير" جرت في 5 فبراير/شباط 2000، استمرار العقبات التي تقف في وجه إجراء تحقيق شامل وحيادي، والصعوبات التي يواجهها ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الروسية في الشيشان، أو يواجهها أقاربهم في محاولة الحصول على الحق في إجراء علاجي ناجع تكفله المادة 13 من الاتفاقية الأوروبية. وقد أصبحت الآن هذه المجزرة التي ارتكبتها القوات الروسية موضوعاً لتقارير علنية تفصيلية منفصلة أُجريت حولها أبحاث واسعة وأصدرتها منظمتان لحقوق الإنسان هما مرصد حقوق الإنسان (تتوفر على شبكة الإنترنت على الموقع www.hrw.org) وميموريال (تتوفر على شبكة الإنترنت في روسيا على الموقع www.memo.ru).

أورد مرصد حقوق الإنسان أول معلومات حول المجزرة في 23 فبراير/شباط 2000، جُمعت من شهادات أبناء الشيشان الذين سافروا إلى إنغوشيتيا. وفي اليوم التالي، أصدرت وزارة الدفاع الروسية نفياً جاء فيه "هذه التأكيدات ليست أكثر من اختلاق لا تؤيده أي حقيقة أو دليل." وتلقى مكتب المدعي العام العسكري الروسي في شمال القوقاز شكاوى من أهالي نوفيي ألدي الذين نجوا من المجزرة، ورفضها، حيث قرر في 3 مارس/آذار 2000 عدم إجراء تحقيق جنائي في أفعال الجنود. وأدت الأنباء الأخرى حول المجزرة التي أوردتها وكالة الصحافة الفرنسية ومحطة أن تي في التلفزيونية الروسية في برنامج إتوغي يومي 18 و19 مارس/آذار 2000 إلى صدور بيانات رسمية تفيد أن التحقيق قد أثبت أن لا علاقة للجنود الروس بالحادثة، وأن مكتب المدعي العام في مدينة غروزني يجري الآن تحقيقاً. وأكد هذا الأمر فيما بعد الوفد الروسي إلى الجمعية البرلمانية التي يعقدها مجلس أوروبا.

وأُجريت فُحوص تشريحية وجنائية، لثلاثين جثة في أواخر إبريل/نيسان 2000. وأظهرت المعلومات التي قدمها النائب العام في الشيشان في بي كرافتشنكو في زنامنسكويه إلى باحثي ميموريال في 14 يونيو/حزيران 2000 أن التحقيق لا يجري بطريقة جادة يحتمل أن تحقق نتائج. ولا يزال مرتكبو المجزرة يوصفون بعبارة : "أشخاص مسلحون يرتدون بزات التمويه الروسية"، وصرح النائب العام أنه: "لم يثبت بعد ما إذا كان القتلة جنوداً، أو من رجال وزارة الداخلية أو قطاع طرق. ويجري رسم صور تناسب أوصاف القتلة."

وورد أن السلطات رفضت إعطاء عائلات ضحايا المجزرة شهادات وفاة. وأبلغ مسؤولون في مكتب المدعي العام لمدينة غروزني طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم، صحيفة نوفايا غازيتا الروسية : (كما ورد في 11 سبتمبر/أيلول 2000) أنهم تلقوا أمراً صارماً من موسكو بإبطاء وتيرة التحقيق في مجزرة نوفيي ألدي والتوقف عن إعطاء أي وثائق رسمية تؤكد حقيقة وقوع المجزرة، لمنع عائلات الضحايا من تقديم هذه الوثائق كأدلة إلى المنظمات الدولية. وقبل ذلك، في إبريل/نيسان 2000، وفي غياب شهادات الوفاة الرسمية، بدأ المحقق التابع لمكتب مدعي عام مدينة غروزني، المسؤول مباشرة عن إجراء التحقيق الجنائي في المجزرة واسمه تي. إيه. موردالوف، بإصدار وثائق لأقارب الضحايا تفيد ما يلي :

"في صبيحة 5 فبراير/شباط 2000 في مستعمرة نوفيي ألدي بمقاطعة فاكتوري (المصانع) في مدينة غروزني في جمهورية الشيشان، وفي سياق إجراء عملية تدقيق في البطاقات الشخصية وعمليات التسجيل العائدة للأهالي، ارتكب أفراد من وحدات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في روسيا الاتحادية، جريمة قتل جماعية للسكان المدنيين، وبينهم (اسم الضحية). ويُجري كبير إداريِّ مكتب النائب العام في روسيا الاتحادية بشمال القوقاز تحقيقاً في هذه الواقعة."

وأعطى المحقق موردالوف 13 شهادة من هذا القبيل قبل إعفائه من التحقيق في القضية.

وفي يوليو/تموز 2000، اكتشف أقرباء الضحايا أن التحقيق في القضية قد انتقل إلى محقق في بلدة إسنتوكي، الواقعة خارج حدود جمهورية الشيشان، في منطقة ستافروبول. وعلاوة على ذلك، لم يعد مكتب المدعي العام في مدينة غروزني قادراً على تزويدهم بأي معلومات حول التحقيق، ولا مساعدتهم في الاتصال بالمحقق الجديد. والمخاطر والقيود المفروضة على حرية حركة أبناء الشيشان تجعل حالياً من المستحيل على الأقارب فعلياً السفر إلى إسنتوكي. وفي هذه القضية، وهي إحدى أبرز قضايا الإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء، يبدو أن مكتب الممثل الخاص للرئيس المعني بحقوق الإنسان والحريات في جمهورية الشيشان وغيره من الهيئات المعنية قد فشلوا في منع ما يبدو أنه تقويض متعمد للتحقيق الرسمي.